الورقة التحليلية

خيارات قوى الثورة والمعارضة في **إدلب** في ضوء نتائج

قمة أنقرة

الحوار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

فهرس المحتويات

ملخص: 2

مقدمة: 3

أولاً: الجانب العسكري: واقع صعب وخيارات محدودة 4

الواقع العسكري والقدرة على الصمود: 4

مدى قدرة الجيش الوطني على تحقيق مشاركة فاعلة في المدى المنظور: 4

شروط نجاح أي خيار عسكري لمواجهة أي حملة عسكرية قادمة: 5

قدرة نظام الأسد وحلفائه على شن هجوم جديد على إدلب: 5

الحلول العسكرية المتاحة: خيارات محدودة 6

هل تستطيع تركيا التدخل عسكرياً في إدلب لإيقاف عمليات نظام الأسد وحلفاءه؟ 7

ثانياً: الخيارات السياسية: هوامش ضيقة كذلك 8

انعكاس مخرجات قمة أنقرة على الواقع في إدلب: 8

مدى فعالية مؤتمرات أستانا الأخيرة في التطورات السياسية الحاصلة: 8

هل تجب "الشفافية السياسية" مع الحاضنة الشعبية حول الاتفاقيات الدولية بخصوص إدلب؟ 9

دمج منصات المعارضة وإطلاق فكرة "السلال الأربعة": 9

اللجنة الدستورية كخطة روسية للالتفاف على وثيقة جنيف1: 10

السياسة الروسية: مسار اللجنة الدستورية المرافق للحسم العسكري 10

تشكيل اللجنة الدستورية ومآلاتها: 10

هل يفترض بالقوى العسكرية في إدلب إعلان موقفها من اللجنة الدستورية؟ 11

ضرورة السعي للتوافق التركي- الأمريكي- العربي تجاه دعم قوى الثورة في إدلب: 11

ثالثاً- التعامل مع ملف هيئة تحرير الشام: 12

إمكانية التعامل مع ملف هيئة تحرير الشام عسكرياً من قبل فصائل الثورة: 12

مدى ارتباط حل ملف هيئة تحرير الشام بالتوافقات الدولية: 13

هل يمكن إقناع هيئة تحرير الشام بحل نفسها؟ 13

رابعاً: الأوضاع الإنسانية: استمرار الكارثة مع ضعف التجاوب الإنساني الدولي 14

الواقع الإنساني في إدلب عقب الحملة العسكرية الروسية الأخيرة: 14

الحلول الممكنة على الصعيد الإنساني: 15

ملخص:

في السادس عشر من شهر أيلول / سبتمبر لعام 2019م احتضنت العاصمة التركية "أنقرة" قمة ثلاثية بين الدول الضامنة لمسار "أستانا" الخاص بالحل السياسي في سوريا، وذلك بعد بضعة أسابيع من حالة الترقب التي سادت الأوساط الشعبية في شمال غرب سوريا، والسياسية السورية بشكل عام، عقب إعلان روسيا في نهاية شهر آب / أغسطس الفائت لوقف إطلاق النار من جانب واحد، لتحال بذلك جميع الملفات المتعلقة بإدلب وما حولها إلى القمة الرئاسية المرتقبة.

وأعلنت الأمم المتحدة على لسان أمينها العام "أنطونيو غوتريش" بعد أقل من أسبوع عن التوصل إلى اتفاق لتشكيل "اللجنة الدستورية" الخاصة بسوريا، الأمر الذي أعطى انطباعاً بأن توقف العمليات العسكرية في شمال غرب سوريا هو مقدمة لاستئناف جهود الحل السياسي المتعثرة، لكن تصريحات وزير خارجية نظام الأسد وليد المعلم، أتت لتؤكد على أن تشكيل اللجنة الدستورية لا يعني توقف العمليات العسكرية، وأن "استعادة الأراضي السورية لا يتعارض مع العمل على الدستور".

بهدف نقاش الواقع العسكري والسياسي والإنساني والمواقف الدولية مما يحدث في شمال غرب سوريا، ولتسليط الضوء على الآفاق يمكن أن تفتحها مسألة إعلان اللجنة الدستورية، وإمكانية استثمارها للتأثير على الواقع الميداني، جاء هذا التقرير الذي أُعد بناءً على أطروحات عدد من الفاعلين في المجالات السياسية والعسكرية والإنسانية.

ركز التقرير في القسم الأول على توصيف الواقع العسكري والحلول الممكنة للتصدي للحملة العسكرية الروسية ومنعها من تحقيق أهدافها، سواء عن طريق فتح جبهات قتال جديدة من شأنها أن تخلط الأوراق على الروس، أو الزج بفصائل عسكرية تتبع للجيش الوطني السوري بهدف تعزيز صمود جبهات القتال في إدلب، بالإضافة لبحث السبل والوسائل الممكنة لمعالجة ملف "هيئة تحرير الشام" (هتش)، وانعكاس هذا الأمر على توسيع هامش المناورة السياسية.

ناقش القسم الثاني من التقرير الواقع السياسي والخيارات المتاحة، خاصة المستجد الأبرز على الساحة السياسية وهو الإعلان عن تأسيس اللجنة الدستورية، من جهة إمكانية استثمارها لتحقيق مكاسب على الصعيدين الميداني والعسكري، ومواقف الدول المعنية بالملف السوري مما يدور في سوريا، وماهي الفرص المتاحة والمخاطر المحدقة بالنظر إلى تقاطع وتضارب مصالح الفاعلين الدوليين.

وسلط القسم الثالث من التقرير الضوء على آليات التعامل مع "هيئة تحرير الشام "(هتش)، في ظل تأثير تلك المعضلة على كل الخيارات المتاحة في إدلب سواء العسكرية أو السياسية، وإمكانية حل ذلك الملف عسكرياً أو سياسياً.

ختاماً، سلط القسم الرابع الضوء على الواقع الإنساني، والأوضاع التي يعيشها النازحون في الوقت الحالي وهم على أبواب فصل الشتاء، وما مدى إمكانية افادة ملف اللاجئين للضغط السياسي على الموقف الغربي، بالإضافة إلى الخيارات التي يمكن العمل عليها من أجل الحد من الأزمة المتفاقمة جراء نزوح أكثر من مليون نسمة باتجاه الشريط الحدودي مع تركيا.

مقدمة:

تضمن البيان الختامي لقمة "أنقرة" الثلاثية خطوطاً عريضة وعامة، وعلى عكس المتوقع بأن تستحوذ الأوضاع في إدلب على مساحة واسعة من اهتماماته، لم يتم ذكر المنطقة إلا من خلال بند واحد فضفاض أكد من خلاله الرؤساء الثلاثة على ضرورة تنفيذ اتفاق "سوتشي" الذي جرى توقيعه بين تركيا وروسيا في شهر أيلول / سبتمبرمن عام 2018، في حين بدت القمة وكأنها تهدف لتوجيه رسائل مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث توافقت كل من أنقرة وموسكو وطهران على "وحدة واستقلال وسلامة" الأراضي السورية، ورفض ما وصفوه بـ "المشاريع الانفصالية"، والتنديد بالاعتراف الأمريكي بسيادة "إسرائيل" على هضبة الجولان المحتلة [1].

ولم تتأخر الأمم المتحدة حتى أعلنت تشكيل "اللجنة الدستورية" بعد مضي خمسة أيام على القمة الثلاثية، مما فتح باب التساؤلات واسعة حول المكاسب التي ستجنيها "المعارضة السورية" من هذا التطور، وما إذا كانت روسيا قد استخدمت الحل العسكري للضغط على باقي الأطراف لجني ثمار هذا الضغط سياسياً.

ومع كل تهدئة أو وقف إطلاق نار جديد في منطقة إدلب، يعود النقاش حول مصير "هيئة تحرير الشام" (هتش)، وما إذا كان حل هذا الملف سيعزز من خيارات الصمود عسكرياً وسياسياً.

من أجل مناقشة الخيارات المتاحة أمام الفاعلين المحليين بالنظر إلى مخرجات قمة أنقرة، وبهدف تقدير موقف الدول المعنية بالملف السوري، ورغبةً في نقاش الخيارات العسكرية والحلول السياسية الممكنة في شمال غرب سوريا، عقد مركز الحوار السوري ندوة حوارية في 26 محرم 1441 الموافق لـ 2019/9/25، في مدينة أنطاكيا التركية بعنوان "خيارات قوى الثورة والمعارضة في إدلب في ضوء نتائج قمة أنقرة"، بحضور فاعلين في المجالات العسكرية والسياسية والإنسانية.

يأتي هذا التقرير ليضع القراء الكرام في أجواء الندوة الحوارية والحلقة النقاشية المباشرة التي دارت فيها، لإيضاح السياق العام التي أقيمت فيه الفعالية، والدوافع الكامنة وراءها، وبيان أهدافها ونتائجها.

تم إعداد هذا التقرير الموضوعي وفقاً لقاعدة "تشاتام هاوس" [2]، ومن دون التقيد بالترتيب الزمني للعرض والمداخلات، وإنما استُخدم التقسيم الموضوعي بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسلة وموضوعية تساعد القارئ – قدر المستطاع – على تلقي المضمون بشكل بسيط ومفهوم.

---

[1] بنود المؤتمر الختامي لقمة "أنقرة" بحسب ما نشرته وكالة الأناضول التركية الرسمية في 2019/9/16 https://bit.ly/2lYFR1P .

[2] المقصود بقاعدة "تشاتام هاوس" أنه: حينما يعقد اجتماع أو جزءاً منه بناء على قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين بإمكانهم استخدام المعلومات التي حصلوا عليها شريطة عدم كشف هوية المتحدث وصفته أو انتماءه، وذات الشيء ينطبق على باقي الحاضرين، والهدف من ذلك دفع القارئ التركيز على مضمون الحوار وأفكاره بعيداً عن أشخاصه. للتوسع في قاعدة "تشاتام هاوس" يمكن زيارة الرابط التالي على ويكيبيديا، https://bit.ly/2mQowJh.

أولاً: الجانب العسكري: واقع صعب وخيارات محدودة

ناقش المشاركون الخيارات العسكرية المتاحة للوقوف في وجه أي حملة عسكرية روسية قادمة على إدلب وذلك في ضوء الواقع الذي تعيشه المحافظة من مختلف النواحي العسكرية والسياسية والإنسانية.

الواقع العسكري والقدرة على الصمود:

عدَّ منسق عسكري أن الصمود في وجه الحملة الروسية الأخيرة لم يكن مستحيلاً على الرغم من فارق الإمكانات والقوة، مبيناً أن الانهيارات التي وقعت في شهر آب/أغسطس الماضي كانت نتيجة عوامل سياسية بصورة رئيسة؛ لأن المقاتل تشوش نفسياً نتيجة ما كان يروج عن وجود مفاوضات دولية وإمكانية التوصل لوقف إطلاق النار على حساب انشغاله بترتيب واقع الجبهات وتحصينها، مما أثر سلباً على روحه المعنوية.

كذلك أشار المنسق في إطار شرحه للواقع العسكري في إدلب، إلى توافد تعزيزات عسكرية لقوات الأسد إلى جنوب وغرب حلب، إضافة إلى تصعيد القصف الجوي على تلة "كبانة" بريف اللاذقية، مطالباً جميع الفصائل بما فيها الجيش الوطني بالتحرك من أجل منع روسيا من الحسم العسكري قدر الامكان، ومؤكداً أن سقوط إدلب سيعني بالضرورة سقوط باقي المناطق بما فيها عفرين وشمال حلب.

مدى قدرة الجيش الوطني على تحقيق مشاركة فاعلة في المدى المنظور:

أكد قيادي في الجيش الوطني أن الواقع العسكري الحالي لن يتغير في ظل المعطيات الراهنة، منتقداً الأصوات التي تنادي بضرورة دفع الجيش الوطني السوري بالمزيد من قواته إلى إدلب، لأنهم -بحسب رأيه- يتناسون الواقع السيء الذي فرضته "هيئة تحرير الشام" (هتش)، حيث أن أكثر من 80% من الجيش عناصر وقيادات مطلوب اعتقالهم من قبل (هتش)، بالتالي دعوة هذه القوة للتوجه إلى جبهات القتال من دون قادتهم العسكريين المطلوبين ل(هتش)، ومروراً من مناطق نفوذها، يعني إرسالهم إلى المجهول، مضيفاً أنه من غير المنطق إرسال مقاتلي الجيش الوطني ليشاركوا في معركة يخطط لها ويديرها (هتش) وهو طرف معادٍ لهم. واعتبر القيادي أن مدى مشاركة الجيش الوطني بفاعلية في معارك إدلب، متوقف على قدرة الجبهة الوطنية للتحرير على الحد من نفوذ (هتش)، كإبعادها عن المناطق المحاذية لمناطق الجيش الوطني بحيث يصبح التحرك متاحاً.

وخالف أحد الباحثين وجهة نظر القيادي وأشار إلى عدم قدرة الجبهة الوطنية للتحرير على تغيير الواقع فيما يخص سيطرة (هتش)؛ لأن الكلمة العليا في المنطقة لها، مبيناً أن هذا الأمر يجب أن يكون مدعاة لتغيير الواقع السياسي، وليس دافعاً لزج الجيش الوطني في "مستنقع ومحرقة".

في حين ذهب أحد الباحثين الحاضرين إلى ضرورة تغيير الواقع الميداني عبر التشبيك بين الجبهة الوطنية للتحرير والجيش الوطني، مشيراً إلى أن سوء الأوضاع الميدانية نتيجة وجود (هتش) حال دون دخول العديد من فصائل الجيش الوطني إلى إدلب، فضلاً عن أن مشاركة بعض فصائل الأخير دون البعض الآخر في معارك إدلب أحدث شرخاً بينها؛ حيث ظهرت بعض الأصوات ممن مُنع من المشاركة تتهم الفصائل التي سُمح لها بالمشاركة بالتواطؤ ومسايرة الجولاني.

وجه أحد الباحثين سؤالاً حول عدم فتح الجيش الوطني السوري جبهات قتال في المناطق الموجودين فيها بريف حلب الشمالي، ليكون ذلك بمثابة حل بديل ومقبول على اعتبار أنهم غير قادرين على الدخول إلى إدلب بسبب الاعتبارات المذكورة من قبل القيادي.

فأجاب القيادي بأن هذه المنطقة (يقصد درع الفرات وغصن الزيتون) خاضعة لتفاهمات روسية-تركية، مفادها: أن تركيا معنية بعدم القيام بأية عملية عسكرية من قبل القوى المعتدلة الموجودة في هذه المنطقة، كما أن روسيا معنية بمنع أية عملية عسكرية من قبل النظام أو الميليشيات الانفصالية ضدها، وبالتالي فالدخول في أية معركة بعيداً عن هذه التفاهمات، وفي ظل توقف الدعم الكامل عن القوى الثورية منذ عام 2016، يعني الدخول في نفق مظلم.

مشيراً إلى أنه جرت مناقشة تلك الفكرة (فتح جبهات درع الفرات وغصن الزيتون)، ولكن نظراً إلى موازين القوى الحالية، وبقياس المفاسد والمصالح المترتبة على ذلك، ارتأينا أن تثبيت هذه الجبهات مع إمكانية نقل المقاتلين والدعم اللوجستي والعسكري مع قلته إلى الجبهات الساخنة في إدلب، يحقق لنا مصلحة أكثر من الخيار الثاني. فتركيا باستطاعتها ضمان حماية هذه المناطق نتيجة خلوها من مقاتلي (هتش)؛ الذريعة التي يتخذها الروس للقيام بعملياتهم العسكرية وارتكاب جرائمهم في إدلب، وباستطاعة تركيا تأمين الحماية لإدلب كما هو حال مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات لو أنها كانت خالية من (هتش).

شروط نجاح أي خيارعسكري لمواجهة أي حملة عسكرية قادمة:

اشترط أكاديمي للمضي في أي حل عسكري مراعاة أمرين مهمين:

الأول: الجانب الإنساني والتكلفة البشرية في صفوف المدنيين، وتوفير الدعم اللازم للمنظمات العاملة في شمال غرب سوريا لمنع تفاقم الكارثة الإنسانية، والبحث عن وسائل مناسبة تعزز من صمود الحاضنة الشعبية، مثل فتح مخيمات داخل الحدود التركية أو السماح بدخول عدد محدود من السوريين إلى تركيا، معتبراً أن هذه الاجراءات صعبة التحقق دون مشاركة تركية مباشرة.

الثاني: وضع هدف سياسي واقعي لأي خيار عسكري، وعدم القتال بدون أفق سياسي، موضحاً أن الهجوم الذي شنته الفصائل العسكرية على أحياء حلب الغربية عام 2016 مثلاً، كان في البداية هو لفتح الطريق والضغط على النظام لعدم محاصرة حلب، ثم تحول الهدف إلى محاولة دخول حلب بشكل كامل عسكرياً. فالدخول في أي خيار عسكري يجب أن يترافق مع هدف سياسي واقعي وقابل للتنفيذ، وليس وضع أهداف سياسية غير متناسبة مع الميزان العسكري، أو القتال بدون أفق.

قدرة نظام الأسد وحلفائه على شن هجوم جديد على إدلب:

أشار خبير عسكري إلى قدرة النظام على تنفيذ أعمال قتالية على الرغم من تراجع قوته العسكرية بسبب مساندة الميليشيات الشيعية والقوات الروسية له، مؤكداً أن روسيا ونظام الأسد سيستأنفون هجومهم بغية الوصول إلى الشريط الحدودي مع تركيا، الأمر الذي يفرض على الفاعلين العسكريين العمل بشكل مكثف على التحصين

الهندسي لجبهات القتال، محذراً بالوقت نفسه من "الوسائط النارية" التي تستخدمها روسيا بشكل مكثف في المعارك، وعدم قدرة وسائل التحصين الاعتيادية من حفر خنادق، ورفع سواتر من الوقوف في وجهها.

الحلول العسكرية المتاحة: خيارات محدودة

طرح أحد المنسقين العسكريين رأياً من أجل إحباط أية حملة روسية مستقبلية، ويتلخص بالعمل في وقت متزامن على جبهات متعددة: الأولى في ريف اللاذقية، والثانية في ريف إدلب الجنوبي، والثالثة يتولاها "الجيش الوطني" باتجاه محافظة حلب، حتى لو تم العمل عن طريق مجموعات محلية، وليس تحت غطاء الجيش الوطني نفسه، معتبراً أن التحرك على عدة محاور سيخلط أوراق النظام وروسيا؛ لأن خططهم ليست واسعة وإنما مرتبطة بمناطق محددة، مما يعطي الفرصة للفصائل لعرقلتها.

ويجب الابتعاد -بحسب وجهة نظر المنسق- عن فكرة الحفاظ على هدوء بعض المناطق من أجل تجميع النازحين فيها لأن هذا ما تريده روسيا عبر تجميع السكان في منطقة واحدة ومحاصرتهم، ثم إجبارهم على الدخول في المصالحات[3].

كما نصح خبير عسكري بأن تعمل الفصائل العسكرية ووزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة على إيجاد موطئ قدم لها في إدلب، سواء من خلال إدخال مجموعات جديدة أو التحاق "الجبهة الوطنية للتحرير" بوزارة الدفاع لتصبح ذراعاً عسكرية لها في المنطقة[4]، لأن ذلك من شأنه أن يوسع هامش المناورة السياسية أمام روسيا.

واعتبر الخبير أن المناورة السياسية مطلوبة من أجل تأخير المعركة والحصول على وقت كافٍ للاستعداد لها، والمناورة تكون عن طريق حلحلة ملف التنظيمات الإرهابية من خلال ضرب بعضها ببعض، ودمج من يتبقى ضمن المكونات السورية.

ونوه الخبير إلى أن الخيارات المحدودة قد تكون أحياناً حلاً مناسباً ويمكن من خلالها الحصول على مكاسب وإن كانت قليلة أفضل من عدم الحصول على شيء لاحقاً، وضرب مثال على كلامه بالقول: " لو قبلت فصائل ريف حماة بتسيير دوريات روسية – تركية لما سقطت المناطق، وأيضاً ما حصل في حلب نهاية عام 2016 عندما رفضت جبهة النصرة مغادرة حلب، ولم تعمل الفصائل الأخرى على إخراجها أو إيهام روسيا بأنه تم إخراجها، الأمر الذي دفع روسيا بالنهاية إلى شن عمليات عسكرية".

وأشار الخبير إلى أهمية حرب المعلومة وخاصة من الفصائل العسكرية، لأن ما قد تحصل عليه من معلومات وتنشره عن مواقع الخصم وتكتيكاته وخططه قد يؤدي للإضرار به لاحقاً. مشدداً في الوقت نفسه على أهمية تنفيذ عمليات عسكرية خلف خطوط العدو، وبالتالي إشعار المجتمع الدولي أن سيطرة روسيا ونظام الأسد في المناطق هشة، وأنهم فشلوا في الحسم العسكري.

---

[3] حجة هذا الرأي: أنه كما قامت روسيا بتجميع معارضي النظام من بقية المحافظات في إدلب بعد مهاجمة تلك المناطق، فالأمر ذاته سيتكرر، حيث أنه من المتوقع، أن تقسم روسيا إدلب إلى قطاعات وتقوم بنفس العملية، الأمر الذي يعني استفراد روسيا بكل جزء على حدة، والسيطرة النهائية على المحافظة بالمحصلة.

[4] أجريت الندوة قبل إعلان وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة عن التحاق الجبهة الوطنية للتحرير بالجيش الوطني السوري التابع للوزارة.

هل تستطيع تركيا التدخل عسكرياً في إدلب لإيقاف عمليات نظام الأسد وحلفاءه؟

رأى أحد الباحثين أن الموقف التركي يسعى للموازنة بين منطقة إدلب وشرق الفرات، وأن تركيا تعول على الفصائل المحلية بإيجاد حلول جديدة تمكنها من مواجهة الحملة الروسية والحفاظ على أكبر مساحة جغرافية ممكنة في إدلب، مع التأكيد على أن أنقرة لن تتحرك بشكل جدي إلا إذا شعرت باقتراب الحملات العسكرية لنظام الأسد من الشريط الحدودي.

وبالنسبة لموقفها من (هتش)، أشار الباحث إلى عدم تخوف أنقرة منها في الوقت الحالي، مرجحاً عدم دخولها في صراع معها، خصوصاً في ظل انعدام الثقة بروسيا لأنها قد تهاجم المنطقة مجدداً.

كذلك قلل ناشط سياسي من احتمال دخول تركيا في مواجهة عسكرية مع نظام الأسد وحلفائه في محافظة إدلب، واصفاً الاتفاقيات التي جرى عقدها حول المنطقة كاتفاق "خفض التصعيد" واتفاقية "سوتشي" بمثابة هروب إلى الأمام، هدفه تأجيل الحسم العسكري، ومنع سقوط المناطق في يد قوات النظام إلى حين تبلور حل سياسي نهائي، وبالتالي يجب على الفصائل العسكرية أن تبني موقفها وتحركاتها على هذه الأرضية.

ثانياً: الخيارات السياسية: هوامش ضيقة كذلك

بعد استعراض الخيارات العسكرية، ناقش الحضور الخيارات السياسية في ضوء تضارب الأنباء عن المخرجات الحقيقية لقمة أنقرة، والإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية، وإمكانية توظيف هذه الورقة لإيقاف أية حملة عسكرية قادمة للنظام ضد مواقع قوى الثورة والمعارضة في إدلب.

انعكاس مخرجات قمة أنقرة على الواقع في إدلب:

انتقد باحث غياب المعلومات الدقيقة حول ما جرى في قمة أنقرة مؤخراً، متطرقاً إلى وجود فهمين مختلفين لمجرياتها ونتائجها لدى كل من "الجيش الوطني السوري" و "الجبهة الوطنية للتحرير"، حيث نقل الطرف الأول عن تركيا مجموعة من الشروط يجب تطبيقها لتجنيب إدلب العملية العسكرية، في حين أن الطرف الثاني نقل أنه لا خيار أمام إدلب سوى الحرب.

وسرد أحد السياسيين قراءته لقمة أنقرة والمواقف بين الدول الثلاثة فيها، مؤكداً وجود تماهي روسي-إيراني ضد الرؤية التركية من جهة التأكيد على أن بداية الحل السياسي ينطلق من تمكن "الدولة السورية" في إشارة لحديثهما عن ضرورة سيطرة نظام الأسد على كامل سوريا، بالإضافة إلى التوافق حول رفض المنطقة الأمنة "شرق الفرات"، وتقديم اتفاقية "أضنة" كبديل عنها.

وبحسب اعتقاد السياسي فإن تركيا لا تملك من الأسلحة الكثير، مفسراً تصريحات الرئيس التركي "أردوغان" قبل فترة وحديثه عن احتمالية تكرار سيناريو "حلب" في إدلب، بأنه اعتراف تركي واضح بعدم امتلاك وسائل تمكن تركيا من وقف العملية الروسية.

مدى فعالية مؤتمرات أستانا الأخيرة في التطورات السياسية الحاصلة:

أعطى مفاوض سابق في وفد المعارضة السورية لمؤتمر أستانا إيجازاً عن الواقع السياسي، حيث أكد أن فاعلية مؤتمر أستانا انتهت منذ الجولة السابعة، وحل مكانها القمم بين الدول الضامنة اعتباراً من قمة "طهران" الثلاثية في شهر أيلول/ سبتمبر 2018، وكان التوجه الروسي للموافقة على منطقة نفوذ تركية قرب الحدود وبعمق 15 كيلومتراً فقط، لكن الرئيس التركي تمسك بالمنطقة كاملةً كونه أعلن في وقت سابق أنها مرتبطة بالأمن القومي التركي، مما صّعّبّ عليه التراجع الذي سيقوض مصداقية الحزب الحاكم أمام المعارضة التركية. ولذلك طلب قمة ثنائية مع الرئيس الروسي في "سوتشي"، وجرى الاتفاق على مخرجات عديدة للحفاظ على إدلب أبرزها: منطقة منزوعة السلاح، وإيجاد حل للتنظيمات المتطرفة، ...إلخ. ومنذ ذلك الحين، أصبحت التطورات السياسية والقرارات الجوهرية تتخذ من خلال القمم بين الدول الضامنة، وأصبحت اجتماعات أستانا التي تُعقد على درجة أدنى من المستوى الرئاسي، مجرد إطار تنفيذي لما يتفق عليه الرؤساء في القمم المشتركة.

وقدم أحد الباحثين قراءته لأهداف تركيا من القمم الثلاثية ضمن مسار "أستانا"، بأنها تتلخص في الحصول على تأييد روسيا وإيران في ملف شرق الفرات ضد أمريكا، كرد على استخدام الأخيرة لورقة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) ضدها، كما تضمنت قراءة الباحث التأكيد على أن تركيا مهتمة بالشريط الحدودي في إدلب فقط، ولن

تتضايق كثيراً في حال دخلت قوات الأسد برعاية روسية إلى المنطقة منزوعة السلاح، رغم أنها تفضل بقاء قوات "المعارضة المعتدلة" فيها.

هل تجب "الشفافية السياسية" مع الحاضنة الشعبية حول الاتفاقيات الدولية بخصوص إدلب؟

طالب باحث أن يكون هناك مكاشفة وشفافية بين القيادات السياسية والعسكرية والمقاتلين، لأن غياب الأفق السياسي أمام المقاتل يؤثر على معنوياته، مستشهداً على كلامه بما حصل عقب توقيع اتفاق "سوتشي" عام 2018، حيث لم يصارح قادة الفصائل القواعد والعناصر بالموافقة على تسيير دوريات روسية – تركية مشتركة في المنطقة منزوعة السلاح وإخلاءها من الأسلحة الثقيلة، الأمر الذي دفع بعض المجموعات لرفض هذا الجانب، ونصب متاريس، وإعلان رفضها لمرور الدوريات المشتركة، والتهديد بإطلاق النار عليها في حال حاولت العبور، الأمر الذي اضطر القادة لإعلان رفضهم العلني خشية من التخوين، مما دفع روسيا لإبلاغ تركيا بأن الاتفاق لاغٍ، ونفذت بعدها عملية عسكرية سيطرت من خلالها على العديد من البلدات والقرى بما فيها مدينة "خان شيخون".

دمج منصات المعارضة وإطلاق فكرة "السلال الأربعة":

اعتبر أحد المفاوضين السابقين ضمن وفد المعارضة السورية في "جنيف" أن دخول منصات القاهرة وموسكو على وفد المعارضة حصل بعد إطلاق مؤتمر أستانا الأول، حيث عملت الأمم المتحدة على احتواء الحل السياسي السوري خوفاً من هيمنة الدول الضامنة لمسار أستانا عليه، وطلبت الأمم المتحدة تشكيل وفد من 20 شخصية، نصفه من الفصائل العسكرية والنصف الآخر من وفد مؤتمر الرياض الأول ومنصة القاهرة ومنصة موسكو، موضحاً أن المعارضة رفضت بالبداية المشاركة في مفاوضات جنيف بعد مساعي الأمم المتحدة لدمج المنصات، لكنهم تلقوا نصائح من أن نظام الأسد وروسيا سيستثمرون رفضهم المشاركة في المفاوضات وإظهارهم أنهم معطلين للعملية السياسية، مؤكداً أن مسألة "السلال الأربعة" بدأت منذ زمن هيئة المفاوضات الأولى في مفاوضات جنيف4 تحت اسم "اللجان الأربعة".

وبرر المفاوض فكرة الموافقة على المضي في مسألة السلال المنفصلة، أن قرارهم كان التركيز على ترابط هذه السلال، فعند الحديث عن انتقالي سياسي فشرطها أن يرحل الأسد، وعند مناقشة سلة مكافحة الإرهاب فيركزون على خروج الميليشيات الإيرانية من سوريا، وعند الحديث عن كتابة الانتخابات فيشترطون عدم ترشح الأسد، وهكذا.

وأكد على أن هيئة المفاوضات السورية الثانية "هيئة التفاوض الحالية" تمكنت من إنهاء مسألة تعدد المنصات التي تمثل المعارضة بطريقة بقي فيها قرار "الائتلاف السوري" المعارض هو المهيمن على حساب منصتي القاهرة وموسكو، ورفضت هيئة التفاوض في البداية المضي في اللجنة الدستورية من دون انتقال سياسي، لكن الدول الضامنة في مسار "سوتشي" توافقت على مسألة اللجنة وطرحتها على الأطراف، وهددوا بإزاحة المعارضة عن المشاركة في مفاوضات الحل السياسي واستبدالها، الأمر الذي دفعها للقبول بإعلان اللجنة في نهاية المطاف.

اللجنة الدستورية كخطة روسية للالتفاف على وثيقة جنيف1:

اعتبر أحد الباحثين أن اللجنة هي نتاج مسار أستانا الذي جاء أصلاً لخدمة العملية العسكرية الروسية، وتجاوزاً لقرارات مجلس الأمن وبالأخص قرار 2254 المتضمن عملية انتقال سياسي وإطلاق سراح المعتقلين، ووقف إطلاق النار، وإيصال المساعدات إلى المناطق المحاصرة التي تم احتلالها لاحقاً بموجب "مسار أستانا".

وشدد الباحث على ضرورة التمسك بمخرجات مؤتمر جنيف1 والقرارات المكملة له وعلى رأسها "2254"، والتوقف عن التماهي مع التحالفات الإقليمية والسياسيات الدولية، لأنها لن تحقق الحد الأدنى من الحلول التي تلبي مطالب السوريين، مشيراً إلى أن اللجنة الدستورية هي "فخ" استدرجت له المعارضة في زمن مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا السابق " ستيفان ديمستورا" عندما طرح فكرة "السلال الأربعة"، حيث ظنت المعارضة السورية أنه سيتم العمل على السلال بوقت متزامن، لكنه لاحقاً كرست سلة الدستور على أنها الحل الوحيد، وأصبح الحديث عن "البيئة الآمنة" كبديل للحل السياسي، وستكون حكومة الأسد هي المرجعية للدستور الجديد طالما قُدمت عملية كتابة الدستور على الانتقال السياسي.

وحذر الباحث من خطورة الموافقة على اللجنة الدستورية من ناحية إعادة تعويم نظام الأسد دولياً، لأن الدول ستجد مبرراً لإعادة العلاقات معه كون المعارضة المعنية بالأمر تشاركه في عملية سياسية.

السياسة الروسية: مسار اللجنة الدستورية المرافق للحسم العسكري

وشبه باحث آخر مسألة إعلان اللجنة الدستورية بعد تقدم قوات الأسد ميدانياً في إدلب بما فعلته روسيا عقب تدخلها العسكري المباشر في سوريا، عندما عقدت مؤتمر فيينا الأول والثاني، واللذين كانا بمثابة تقزيم للحل السياسي وتمييع قضية "هيئة الحكم الانتقالي".

واعتبر الباحث أن الموافقة على اللجنة الدستورية من قبل قوى الثورة والمعارضة مع استمرار العمليات العسكرية الروسية في إدلب تنازل مجاني، مشيراً إلى أن من أيدَّ التنازلات من قبل المعارضة في مسار أستانا، كان يتأمل أن يخفف هذا المسار سيلان الدماء ويوجد تهدئة في بعض الأماكن، أما وأن العمليات العسكرية ستتجدد غالباً في شمال غرب سوريا، ولا يوجد ما يضمن وقفاً لإطلاق النار، فإن القبول بها هو تنازل بدون مقابل. مستغرباً من اعتبار بعض شخصيات المعارضة الإعلان عن اللجنة بأنه "انتصار" رغم إبلاغها بعودة المعارك بعد فترة.

وفي هذا السياق، أشار مفاوض سابق ضمن وفد قوى المعارضة إلى "جنيف" إلى ضرورة الاستعداد للمواجهات العسكرية مع روسيا، لأن إعلان اللجنة الدستورية لا يعني توقف المعارك، ويجب بالتالي فصل المسارين عن بعضهما البعض.

تشكيل اللجنة الدستورية ومآلاتها:

بحسب مداخلة قدمها مدير إحدى المنظمات العاملة في مجال التنمية السياسية فإن اللجنة الدستورية ليست جسماً غريباً عن العملية السياسية على اعتبار أن الائتلاف المعارض يشارك فيها، مقللاً من احتمالية قدرتها على اتخاذ القرارات نتيجة تقييد هذا الأمر بنسبة 75% من الأصوات، وهذه نسبة يصعب الوصول لها.

كما تحدث مدير المنظمة عن قائمة الأمم المتحدة البالغ عددها50 شخصاً، والتي جرى اختيارها من قبل الدول الضامنة (روسيا وتركيا)، مبدياً استغرابه من نسبة تمثيل الأقليات المرتفعة في هذه القائمة حيث أن /10/ أعضاء من المسيحيين، و/7/ أشخاص من الطائفة العلوية، و/3/ من المكون الكردي، في ظل ضعف شديد بتمثيل التيار المحافظ وغياب "الإسلام السياسي" بشكل كامل.

وذهب أحد الخبراء العسكريين الحاضرين إلى أن عمل اللجنة الدستورية سيكون معطلاً، لأن اتخاذ القرار فيها سيكون بأغلبية 75%، بالتالي لن يتمكن نظام الأسد من تمرير أي قرار وكذلك المعارضة من باب أولى، وهذا الأمر يخدم السياسة الروسية في سوريا الرامية إلى إطالة المفاوضات لأمد مفتوح.

هل يفترض بالقوى العسكرية في إدلب إعلان موقفها من اللجنة الدستورية؟

أيد أحد الباحثين فكرة عدم إعلان القوى العسكرية في محافظة إدلب عن رفضهم للجنة الدستورية، لأنه توافق دولي وعملية رفضه فوق طاقة الفاعلين المحليين، مقللاً من أهمية الطرح القائل بأن: مشاركة المعارضة في اللجنة الدستورية سيمنح الشرعية لنظام الأسد؛ لأن الشرعية -بحسب رأيه- مرتبطة بالانتخاب الحر أو التوافق، وكلاهما لم يتحقق بعد.

وطالب بأن يتم التعامل مع مسألة اللجنة الدستورية على أنها "ساحة للتدافع السياسي"، وعدم تخوين وشيطنة أطراف المعارضة التي تشارك فيها. مرجحاً أن تتحول اللجنة الدستورية الحالية في المستقبل إلى "جمعية تأسيسية وطنية" أو "هيئة حكم انتقالي" بضغط من المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة. منوهاً إلى ضرورة محاولة إيجاد توافقات بين ممثلين المعارضة والمستقلين ضمن اللجنة من أجل استثمار عملها لصالح الشعب السوري.

ضرورة السعي للتوافق التركي- الأمريكي- العربي تجاه دعم قوى الثورة في إدلب:

أشار قيادي في الجيش الوطني إلى أهمية العمل على التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في الملف السوري؛ لأن عدم التوافق الحالي أضر بالثورة السورية كثيراً.

وطالب خبير عسكري بعدم إهمال دور الدول العربية والتواصل معها بشكل دائم من أجل استقطاب الدعم مجدداً، وأن يكون السوريون نقطة تلاقي للدول وليس تنافر، على غرار ما فعله اللواء سليم ادريس عندما كان رئيساً لهيئة أركان الجيش السوري الحر عام 2013، حيث ساهم إلى حد كبير بحل الخلافات الخليجية التي كانت قائمة آنذاك تجاه الملف السوري.

كما أشار أحد الباحثين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع أحداث إدلب من منطلق ابتزاز تركيا، لدفعها من أجل تخفيض سقف مطالبها في منطقة "شرق الفرات"، واستدل على ذلك من خلال إعلان روسيا وقف إطلاق النار في إدلب بعد ساعات فقط من الاتصال بين الرئيسين التركي والأمريكي، بالإضافة إلى تأكيدات الرئيس التركي بأن أمريكا عرضت عليه منطقة آمنة بعمق 20 ميلاً فقط، وهو وافق على ذلك. مشيراً إلى أهمية حصول توافق أمريكي – تركي، لأن هذا من شأنه أن يدعم موقف تركيا في محافظة إدلب، وقد ظهرت بوادر هذا التوافق من خلال عروض صفقات الأسلحة التي قدمتها أمريكا مؤخراً للأتراك وعلى رأسها منظومة "باتريوت".

ثالثاً- التعامل مع ملف "هيئة تحرير الشام":

اتضح من خلال النقاش أن "هيئة تحرير الشام" (هتش) تمثل عقبة كبيرة أمام أي حل سياسي أو عسكري، باعتبارها القوة الأكبر في إدلب، لذلك ناقش الحضور آليات التعامل مع (هتش) عسكرياً وسياسياً وأمنياً واجتماعياً، ومتطلبات نجاح تلك الآليات،

إمكانية التعامل مع ملف (هتش) عسكرياً من قبل فصائل الثورة:

أشار خبير عسكري إلى استحالة تنفيذ فصائل الجيش السوري الحر في إدلب أعمالاً عسكرية بشكل منفصل عن (هتش)، الأمر الذي من شأنه أن يزيد الواقع تعقيداً بسبب انعدام الثقة بالأخيرة التي لاتزال لليوم تحتفظ بأكثر من 7 آلاف معتقل من "الجيش الحر"، ولا تطلق سراحهم كي يشاركوا في التصدي للهجوم الروسي.

بدوره أشار أحد المنسقين العسكريين إلى أن حل هذا الملف يجب أن يكون بقرار دولي، وأن الوضع الحالي لفصائل الجيش الحر لا يسمح لهم بالالتفات إلى ما دون حملة روسيا، كما أن إنهاء ملف (هتش) لا يعني ضمان توقف الحملة العسكرية الروسية على إدلب.

وخالف أحد الباحثين ما طرحه المنسق العسكري، معتبراً أن المشكلة مع (هتش) ليست فقط سياسية متعلقة بالمجتمع الدولي رغم أهمية هذه الجزئية، وإنما تعد (هتش) عقبة داخلية تعيق الجهود العسكرية للفصائل للتصدي للحملة، فهي تسيطر على كامل الموارد المالية، ولا توظفها في المعركة الحالية، كما أنها نفذت سلسلة من الانسحابات غير المفهومة من محاور "تل الصخر" بريف حماة و "الهبيط" و "تلة النمر" قرب خان شيخون بريف إدلب، الأمر الذي أتاح لروسيا وقوات الأسد التقدم.

ودعا أحد الأكاديميين إلى التعامل مع (هتش) عسكرياً لكن وفق إستراتيجية "القضم البطيء"، بحيث تبدأ المعارك من جبهات القتال المشتركة بين الجيش الوطني و(هتش)، ثم تتوسع تدريجياً إلى عمق إدلب.

ورد قيادي بالجيش الوطني السوري على الأكاديمي بأنه حصلت محاولات لتحقيق مثل هذا السيناريو، لكن بعض الشخصيات في محافظة إدلب عارضت الفكرة، كما عطلت هذه الشخصيات مسألة إنشاء غرفة عمليات بين الجيش الوطني السوري والجبهة الوطنية للتحرير.

كما اقترح أحد الباحثين في الجماعات الإسلامية إنشاء قوة مركزية مستقلة عن الجبهة الوطنية للتحرير والجيش الوطني السوري، وتكون قوة رديفة ولاءها للثورة، تؤسس بالتنسيق مع الجيش التركي الذي يتولى عملية التدريب والغطاء الناري في المعارك، لأن إيجاد مثل هذه القوة من شأنه أن يدفع قواعد (هتش) للانشقاق عنها على اعتبار أنه سيتم توفير البديل المقبول، كما ويجب العمل على مسارات سياسية واجتماعية وإعلامية وأمنية لإتمام تفكيكها.

إضافة إلى ذلك، استبعد أحد الباحثين استخدام الخيار العسكري ضد (هتش) من قبل الفصائل المحلية، مطالباً الأخيرة بمراجعة خياراتها بالتعاطي مع هذا المسألة، والتفكير بإستراتيجية جديدة تقوم على تأسيس كيان جديد

يضم الجميع بمن فيهم (هتش)، مع استبعاد القيادات المصنفة على قوائم الإرهاب، وإصدار ميثاق عمل للكيان الجديد يحدد نطاق نشاطه داخل الحدود السورية فقط.

مدى ارتباط حل ملف هيئة تحرير الشام بالتوافقات الدولية:

اعتبر باحث في الجماعات الإسلامية أن الفصائل المتطرفة مثل (هتش) وتنظيم القاعدة والميليشيات الشيعية والتنظيمات اليسارية مثل وحدات الحماية YPG، هي ملف أمريكي بامتياز أشرف على إعداده "برجينسكي" مستشار الأمن القومي الأميركي في عهد الرئيس الأسبق "جيمي كارتر" ويتبناه الصقور في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وحل هذه المسألة بحسب رؤيته يتم بعقد صفقة مع أمريكا ذاتها يتم من خلالها مقايضة المصالح، مستشهداً على صحة تحليله بتغاضي التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة عن العشرات من عناصر تنظيم داعش في جنوب محافظة دير الزور لاستثمارهم لاحقاً، رغم أن التحالف لم يتورع بقتل الآلاف المدنيين في "الباغوز" شرق سوريا. مشيراً في السياق ذاته إلى أهمية التنسيق مع تركيا من أجل إنهاء ملف (هتش)، من خلال التضييق على مواردها.

هل يمكن إقناع هيئة تحرير الشام بحل نفسها؟

رأى أحد الخبراء العسكريين أن حل (هتش) يجب أن يكون بطريقة إقناعية اجتماعية أمنية وليس عسكرية، معتبراً أنه تم قطع شوط جيد في إخراج (هتش) من قائمة الإرهاب الدولية من خلال فك ارتباطها بتنظيم القاعدة، واستبعاد العديد من القيادات المنتمية إلى التنظيم التي تحولت لاحقاً إلى "حراس الدين"، كما أن (هتش) تجاوبت مع تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي كانت تركيا جزءاً منها.

وأعرب الخبير عن اعتقاده بضرورة اقناع زعيم (هتش) بإجراء تحولات جديدة أكثر جرأة، ثم إشراكه في محاربة التنظيمات المتطرفة المرتبطة بالقاعدة، مشيراً إلى أن المقاربة الأمريكية في مكافحة فروع القاعدة تقوم على التحالف مع تيارات كان منتسبة لها سابقاً، وبالتالي لابد من طرح هذا الخيار على مختلف الجهات الدولية للحصول على تأييد له.

رابعاً: الأوضاع الإنسانية: استمرار الكارثة مع ضعف التجاوب الإنساني الدولي

في إطار تقييم البدائل العسكرية والسياسية المتاحة في إدلب، ركزت المناقشات بشكل سريع على الأوضاع الإنسانية في المنطقة، والحلول المتاحة التي يمكن من خلالها تحسين الوضع الإنساني.

الواقع الإنساني في إدلب عقب الحملة العسكرية الروسية الأخيرة:

أكد رئيس فريق ناشط في المجال الإنساني أن عدد النازحين الذين استقروا قرب حدود تركيا بلغ 1 مليون و40 ألف شخص، منذ شهر شباط / فبراير من العام الحالي وحتى يومنا هذا، مشيراً إلى أن ما يقارب نصفهم نزحوا بسبب قصف الطيران والقصف المدفعي وليس فقط جراء تقدم قوات الأسد إلى مناطقهم. موضحاً أن المناطق الآمنة نسبياً شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة السكان، حيث ازداد عدد السكان في المخيمات القريبة من الحدود التركية بنسبة 22.7%، بالإضافة إلى ارتفاع عدد المخيمات من /1040/ مخيماً بينها /130/ مخيم عشوائي، إلى /1153/ مخيماً بينها /242/ عشوائياً. مشيراً إلى أن الاستجابة لاحتياجات النازحين باستثناء مياه الشرب ومادة الخبز، لا تتعدى 25%، حيث تقيم كل عائلتين أو ثلاث عائلات ضمن خيمة واحدة.

ونبه رئيس الفريق إلى مشكلة إضافية ناتجة عن قرار دولي جديد يتعلق بإيقاف الدعم عن مديريات التربية في حلب وإدلب، الأمر الذي سيؤدي انتشار حالة تسرب مدرسي واسعة تشمل أكثر من 290 ألف طالباً، إضافة إلى ايقاف أجور قرابة 7200 مدرس ومدرسة مع عوائلهم، ليزداد الأمر سوءاً مع تضرر /116/ مدرسة نتيجة القصف الجوي والمدفعي.

وأوضح رئيس الفريق إلى وجود مخاوف من إيقاف الدعم الدولي خلال الشهر القادم عن القطاع الطبي، الذي يعاني من مشاكل بالأصل، خاصة في منطقة ريف إدلب الجنوبي التي شهدت مؤخراً عودة /31/ ألف نازح، حيث تنعدم في هذه المنطقة المرافق الطبية نتيجة نقل المنظمات الإنسانية مراكزها الطبية إلى مناطق آمنة. محذراً من تفاقم الأوضاع بشكل أكبر بالتزامن مع قدوم فصل الشتاء، مما يهدد بتشرد عوائل جديدة في حال ضربت المنطقة عواصف مطرية أو ثلجية كما حصل في العام الماضي.

وبدوره استعرض مدراء أحد المنظمات الإنسانية التعقيدات التي يشهدها الواقع الحالي، خاصة في ظل القرار الأخير الصادر عن الاتحاد الأوروبي بإيقاف الدعم عن قطاع التعليم شمال غرب سوريا، موضحاً أن ذلك سيؤدي لإيقاف /450/ مدرسة بسبب عدم تلقي المعلمين فيها لرواتبهم، ليرتفع اجمالي المدارس المتضررة من مسألة إيقاف الدعم إلى /848/ مدرسة في محافظات حماة وإدلب وحلب، وتضم قرابة /640/ ألف طالب.

وحول أسباب ايقاف الدعم مؤخراً، أوضح مدير المنظمة أن الاتحاد الأوروبي برر قراره بتدخل (هتش) في المساعدات المقدمة لقطاعات التعليم والصحة، وعبر عن قلقه من استمرار صمت المجتمع الدولي عن تهجير المزيد من السوريين جراء العمليات العسكرية باتجاه الشريط الحدودي مع تركيا، واكتفاء المنظمات الدولية بتمويل إنشاء مخيمات فقط، من دون التحرك لوقف أسباب نزوحهم؛ وهو: الحملة العسكرية الروسية.

وأكد مدير المنظمة وجود تحسن في استجابة الأمم المتحدة الطارئة لأزمة النازحين قرب الحدود التركية، حيث جرى صرف مبلغ /22/ مليون دولار أمريكي كمساعدات لهم في الآونة الأخيرة، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن هذا المبلغ يغطي أقل من خُمس حاجاتهم الأساسية. واعترف مدير المنظمة بصعوبة الوضع الحالي على الصعيد الإنساني، واختلاف الأمر عن الأزمات السابقة، حيث أن هذه المرة الأولى التي يُضطر فيها النازحين للنوم في العراء وتحت الأشجار.

الحلول الممكنة على الصعيد الإنساني:

نصح أحد الفاعلين في الملف الإنساني بالتلويح بورقة الهجرة إلى أوروبا من أجل دفع دول الاتحاد الأوروبي للتحرك، والضغط على روسيا لوقف حملتها، وبحسب وجهة نظره فإن الطريق الأكثر فعالية لتحقيق هذا الهدف هو التظاهر بالآلاف على الشريط الحدودي والتهديد بالعبور إلى أوروبا، مذكراً بالمظاهرات التي قام بها اللاجئون على حدود مقدونيا عام 2015 وانتهى الأمر لحل أزمتهم.

وأوضح مدير أحد المنظمات الإنسانية أن من الحلول المتاحة والمهمة عمل حملات "مناصرة" لدى الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، والتركيز على إبراز المعاناة التي يعيشها النازحون، ومطالبة المجتمع الدولي بعدم انتهاك القانون الإنساني الدولي، وعدم تجويع المنكوبين بحجة "محاربة المنظمات الإرهابية".

وأكد مدير المنظمة ضرورة العمل على دفع الأمم المتحدة لإعادة النظر في نسب توزيع المساعدات وطريقة تقسيمها بين مناطق سيطرة نظام الأسد والمناطق الخارجة عن سيطرته، حيث يتم توزيع 78% من إجمالي المساعدات حالياً عبر مكتب دمشق، و22% فقط عن طريق مكتب "غازي عنتاب" الذي يغطي المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، والعمل أيضاً على الحشد من أجل تجديد قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بإدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود. مطالباً بالمسارعة إلى إنشاء غرفة عمليات مشتركة بين المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة على الحدود السورية التركية من أجل تفادي وقوع كارثة إنسانية مع حلول فصل الشتاء.

ونوه أحد السياسيين الحاضرين إلى ضرورة الانتباه لسياسية "صندوق الائتمان الدولي" الخاص بسوريا، والذي وُضعت بين يديه مساعدات مالية بقيمة /148/ مليون دولار أمريكي، أنفق غالبها في منطقة "شرق الفرات" بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، وطالب مدراء المنظمات الإنسانية والفرق الإغاثية بالتواصل مع الائتلاف السوري المعارض عضو مجلس إدارة الصندوق من أجل تخصيص مبالغ مالية لمحافظة إدلب.

مركز الحوار السوري

Syrian Dialogue Center

sydialogue

www.sydialogue.com